لم يكن غريباً، اذاً، ان الولايات المتحدة الاميركية التي تمت مباحثات السلام المصرية ـ الاسرائيلية في كنفها، كانت على وعي كامل بتلك الحقوق الواسعة التي أُقرت لاسرائيل في مضيق تيران. وفي حديث لرئيس الوفد الاميركي لمؤتمر قانون البحار، في الكونغرس، ذكر ما نصه: «ان الولايات المتحدة تؤيد، بقوة، السريان والنفاذ المستمرين لحرية الملاحة والطيران في مضيق تيران وخليج العقبة، كما جاء في معاهدة السلام بين مصر واسرائيل. ومن وجهة نظر الولايات المتحدة، فان معاهدة السلام تتفق، تماماً، مع اتفاقية قانون البحار، وسوف تستمر في السريان، وان نتائج اتفاقية قانون البحار سوف لن تؤثر، بأي حال، في تلك الشروط»[١٩].

ولقد استعاد المندوب الاسرائيلي، في كلمته، في اثناء الجلسة الختامية لمؤتمر قانون البحار، في ١٩٨٢/١٢/٢٠، هذه الكلمات لرئيس الوفد الاميركي، وذلك لدى تبريره عدم توقيع بلاده على الاتفاقية، وقال: «فيما يتعلق بمسألة المضايق المستعملة للملاحة الدولية، فاننا نشعر بأن الجزء الثالث يتضمن عناصر سلبية سببتها تشوهات نجمت عن الانتهازية السياسية. ان وفدنا يرى ان القاعدة القانونية الاساسية التي تحكم ذلك الجانب، هي ان هناك نظاماً قانونياً واحداً ينطبق على المرور والطيران فوق كل تلك المضايق، ما لم يكن هناك نظام مختلف تحدده معاهدة. ان التشوهات الواردة في الاتفاقية تظل مصدراً للصعوبة الشديدة لنا، الا اذا وفرت الحماية لشروط وتفسيرات تتعلق بنظام المرور في مضايق معينة، تعطي حقوقاً اوسع للاطراف المستعملة لها، كما هو الحال بالنسبة الى بعض المضايق في الاقليم الذي تقع فيه بلادي، او ذات الاهمية لها»[٢٠].

وبعبارة محددة، فان البعد البحري للصراع العربي ـ الاسرائيلي وجد اكثر تطبيقاته دلالة، فيما يتعلق بالمضايق الدولية، انطلاقاً من وضع مضيق تيران على وجه التحديد. وفي هذا الصراع، فان اسرائيل كانت قادرة، سواء باستعمال القوة المسلحة كما حدث في العام ١٩٥٦ والعام ١٩٦٧ او باستعمال التفاوض والاساليب الدبلوماسية كما حدث في العام ١٩٧٩، على فرض الامر الواقع، وعلى التمتع بحقوق وامتيازات كانت، دائماً، اسبق، واكبر، مما يتيحه التنظيم القانوني الدولي للبحار.

على ان قدرة اسرائيل على فرض الامر الواقع بالقوة، انما تتبدى، في حقيقة الامر، في صراعها مع العالم العربي حول البحر الاحمر كله، كطريق حيوي للمرور، بالنسبة اليها، وليس الصراع حول المرور في خليج العقبة ومضيق تيران سوى اكثر اجزاء هذا الصراع اثارة للجدال القانوني؛ ولكن يظل الصراع حول المرور في البحر الاحمر، وكذلك في مضيق باب المندب الواصل بينه وبين المحيط الهندي، صراعاً استراتيجياً من الدرجة الاولى. انه صراع حول الطريق الاساسي للتجارة والاتصال بين اسرائيل والعالم الآسيوي والافريقي.

لذلك، فان البحر الاحمر ـ من المنظور الاسرائيلي ـ ممر مائي دولي، ينبغي ان يظل مفتوحاً لسفن الدول جميعاً، بما فيها اسرائيل، ولا حق للعرب في السيطرة عليه او تقييد الملاحة فيه.

والواقع، ان تلك الاهمية الحيوية للبحر الاحمر، كانت واضحة، تماماً، لدى القادة الصهيونيين في مخططهم للسيطرة على فلسطين. ففي هذا المخطط، احتل الاستيلاء على صحراء النقب، ثم على منفذ على البحر الاحمر، اهمية مركزية لا محل للتهاون فيها. وبمجرد ان فرضت اسرائيل، بالقوة العسكرية، هذا الوجود على البحر الاحمر، اصبح «التوجه صوب الجنوب» مطلباً اساسياً لأمن اسرائيل[٢١]. وتصاعدت اهمية الاتصال والتجارة مع آسيا وافريقيا عبر شريان البحر الاحمر، منذ ان فتح مضيق تيران للملاحة في وجه السفن الاسرائيلية في العام ١٩٥٧؛ ومنذ ذلك الوقت فصاعداً،